



CAPITALS
COALITION

نحو نموذج اقتصادي جديد:

دور اتخاذ القرار المتكامل
بين الطبيعة، والأشخاص، والمجتمع، والاقتصاد

أغسطس 2023



المحتويات

مقدمة

.01	ما هو النهج المتكامل لرؤوس الأموال؟	<u>صفحة 3</u>
.02	دمج التفكير التنظيمي مع تقييم الأثر والتبعيات	<u>صفحة 4</u>
.02	لماذا رؤوس الأموال؟	<u>صفحة 6</u>
.03	التحديات التي تواجه النهج المتكامل لرؤوس الأموال	<u>صفحة 7</u>
.04	لجنة القيمة	<u>صفحة 8</u>
.05	بروتوكول رؤوس الأموال ولجنة القيمة	<u>صفحة 11</u>
.06	الخطوات التالية: تطوير بروتوكول رؤوس الأموال	<u>صفحة 12</u>
.07	إنها مسيرة	<u>صفحة 13</u>
.08		<u>صفحة 14</u>



مقدمة

في المشهد الاقتصادي دائم التغيّر في وقتنا الحالي، تجد المؤسسات نفسها عند مفترق طرق حاسم، فسلاسل القيمة العالمية تشهد تغييراً جذرياً بفعل التغيرات المناخية، وانعدام العدالة الاجتماعية وتدهور النظم الطبيعية للأرض. مما يشكل تهديداً للركائز الأساسية لنماذج الأعمال التجارية التقليدية وتحدياً للمقاييس المتعارف عليها للتقدم والنجاح. لا يمكن وصف حجم التحديات التي تواجه الأعمال التجارية؛ إذ أننا نقف على حافة وضع طبيعي جديد، حيث يتطلب التكيف والازدهار العمل ضمن الحدود البيئية، مع تعزيز وحماية رفاهية المليارات من البشر على كوكبنا.



نحن نُدرك أن المقاييس المتعارف عليها للنجاح الاقتصادي غير كافية، إذا كنا نرغب في الازدهار في ظل هذه الظروف غير المألوفة. وللتخفيف من آثار التغير المناخي، والحد من فقدان النظم البيئية الطبيعية، والقضاء على التفاوت الاجتماعي الشديد، وتعزيز الرفاه العالمي، فإننا نحتاج إلى تحوّل جذري في نهجنا. ويتحتم علينا أن نتبني نموذجاً اقتصادياً جديداً يعي الترابط الأساسي بين سلامة الطبيعة، ورفاهية البشر، ونجاح الأسواق المالية العالمية والنشاط الاقتصادي ويعمل على أساسها.

ويلعب ائتلاف رأس المال الطبيعي دوراً أساسياً في إحداث هذا التغيير التحويلي؛ فقد كنا منذ أمد طويل من المناصرين لإجراء إعادة هيكلة شاملة للممارسات المعتادة في الأعمال التجارية والمقاييس الحالية للنجاح الاقتصادي. ونحن نعمل بالاشتراك مع شركائنا العالميين على تطوير الأدوات وأطر العمل التي ستدعم الشركات في تقرير ورسم هذا المسار الجديد.

تستعرض هذه الورقة التقدم المُحرز حتى الآن في مفهوم إطارنا الرئيسي الجديد "بروتوكول رأس المال الطبيعي" والعمل على تطويره. واستناداً إلى الإرشادات الواردة في بروتوكول رأس المال الطبيعي (2016) وبروتوكول رأس المال الاجتماعي والبشري (2019)، فإن بروتوكول رأس المال الطبيعي سوف يقدم للأعمال التجارية إطاراً موحداً لتحديد وقياس وتقييم آثارها واعتمادها على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري والمُنتج بهدف (إثراء عملية صنع القرار) إصدار قرارات مدروسة، وتحقيق نتائج إيجابية للطبيعة والأفراد والاقتصادات.

من المهم أن نعترف بأننا ما زلنا في المراحل المبكرة من هذه المسيرة التحويلية. وفي هذه الورقة، نستكشف المفاهيم الأساسية لصنع القرار المتكامل ونحدد الخطوات التي علينا القيام بها. ونعتمد في ذلك على أكثر من 400 تعليق تم تلقيها على مسودة أولية من بروتوكول رأس المال الطبيعي، والاستعانة كذلك بأعمال UNDP's SDG Impact Standards، وغيرها. [SustainValue, r3.0's work on multicapitalism, IDEEA Group](#)

وفي حين أن التحديات التي تنتظرنا تبدو مُحبطة، لا يمكننا أن نُغفل الإمكانيات الهائلة التي في متناول أيدينا. وبالحفاظ على التزامنا الراسخ بهذه المسيرة التحويلية، والتعاون مع الآخرين، لدينا القدرة على تشكيل نظام اقتصادي أكثر شمولية، وعدالة، واستدامة. نظام يثمن الطبيعة والناس والمجتمع إلى جانب النجاح الاقتصادي.

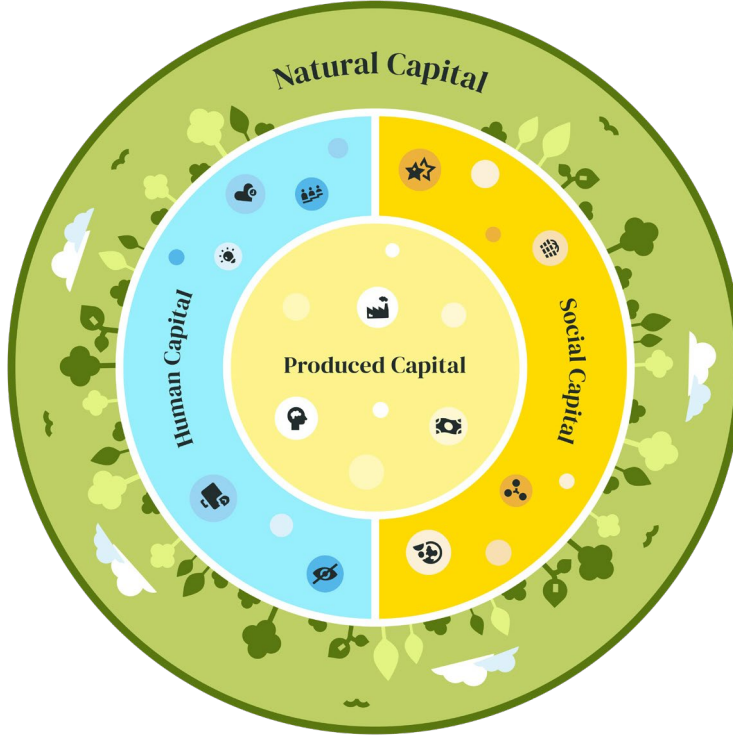
مارتن لوك

المدير التنفيذي – ائتلاف رأس المال الطبيعي

ما هو النهج المتكامل لرؤوس الأموال؟

يعتمد نجاح المؤسسات حول العالم على القيمة التي تحصل عليها من رؤوس الأموال؛ أي من رأس المال الطبيعي، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري، ورأس المال المُنتج.

ولا شك أن نهج رأس المال يتيح للمؤسسات فهم سُبل اعتماد نجاحها بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الأشكال من رؤوس الأموال، وكيف تؤثر أفعالها على رؤوس الأموال، وكيفية تفاعل رؤوس الأموال هذه مع بعضها البعض، بهدف تسليط الضوء على المخاطر والفرص غير المتوقعة سابقاً، وإثراء القرارات التي تقدم نتائج إيجابية للطبيعة والناس والمجتمع والاقتصاد (أنظر الشكل 1).



الشكل 1 رؤوس الأموال الأربعة المترابطة
الجدول 1 تعريفات عملية لرؤوس الأموال الأربعة

رأس المال	التعريف العملي
رأس المال الطبيعي	مخزون الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (مثل النباتات، والحيوانات، والهواء، والماء، والتربة، والمعادن) التي تجتمع لتحقيق منافع للأفراد ¹
رأس المال البشري	يُشير رأس المال البشري إلى المعرفة والمهارات والكفاءات والصفات التي يتمتع بها الفرد
رأس المال الاجتماعي	يُشير رأس المال الاجتماعي إلى الشبكات وقواعدها وقيمها والتفاهمات المشتركة (بروتوكول رأس المال الاجتماعي والبشري، 2019) ²
رأس المال المُنتج	السلع التي يقوم الإنسان بصنعها والأصول المالية التي تُستخدم لإنتاج السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع.

¹ <https://capitalscoalition.org/capitals-approach/natural-capital-protocol>

² <https://capitalscoalition.org/capitals-approach/social-human-capital-protocol>



يعتمد بروتوكول رؤوس الأموال على جهود بروتوكول رأس المال الطبيعي (2016) وبروتوكول رأس المال الاجتماعي والبشري (2019). وقد عمدت هذه البروتوكولات إلى توحيد المناهج الحالية بهدف تحديد وقياس وتقييم الآثار والتبعيات في جميع رؤوس الأموال. وتشمل الطبيعة التنوع البيولوجي الذي يُشكل أساس قدرتها على العمل؛ وسوف يوضح بروتوكول رؤوس الأموال بشكل صريح كيف يتعين دمج التنوع البيولوجي في النتائج المستدامة، استنادًا إلى نواتج مشروع [Align](#). وتعمل هذه الأمور مجتمعة على تعزيز ثلاث خصائص رئيسية لـ "نهج رؤوس الأموال":

1. الانتقال من فهم الآثار إلى إدارة التبعيات

إن نهج رؤوس الأموال يتجاوز فهمنا للآثار التي نخلفها على رؤوس الأموال، ويسلط الضوء أيضًا على سُبل اعتماد الأعمال التجارية والمجتمع عليها. ويعمل هذا التحول في التفكير على وضع العلاقات التنظيمية مع رؤوس الأموال في سياقها، ويمكن أن يوضح المخاطر أو التعرضات غير الظاهرة.

2. الانتقال من قياس المخرجات إلى تقييم النواتج

لا يقتصر التفكير المبني على رؤوس الأموال على القياس بل يتجاوزها ليشمل أيضًا التقييم للتعبير عن الأهمية النسبية لرؤوس الأموال بالنسبة للشركاء وأصحاب المصلحة. إن فهم القيمة التي تقدمها رؤوس الأموال للمؤسسات تسلط الضوء بشكل أكبر على أهمية العلاقة الاعتمادية بينها، ويعزز الحالة التجارية للاستثمار في صحة رؤوس الأموال، ويمكننا من تضمين قيمتها في صنع القرار. ويمكن أن تكون القيمة التي يُسلط عليها الضوء من خلال نهج رؤوس الأموال اقتصادية، أو اجتماعية، أو بيئية، أو ثقافية أو روحية، ويمكن التعبير عنها بمصطلحات نوعية أو كمية أو مالية.

3. الانتقال من تقييم الأداء في القضايا المعزولة إلى التقييم ضمن الأنظمة المتكاملة

يشكل النهج المبني على النظم، المحور الأساسي للنهج المبني على رؤوس الأموال. ولا يمكن فهم الإجراءات المتخذة في جزء من النظام بشكل منعزل عن الأجزاء الأخرى. وللمحد من التأثيرات غير المستدامة الواقعة على رؤوس الأموال وضمان تدفق القيمة من رؤوس الأموال التي تعتمد عليها الأعمال التجارية، يجب على المؤسسات فهم تبعات قراراتهم على رؤوس الأموال كافة.

يدور البروتوكول المتكامل لرؤوس الأموال حول هذه النقطة الأخيرة بشكل صريح.



دمج التفكير النظمي مع تقييم الآثار والتبعيات

سيقدم بروتوكول رؤوس الأموال أداة أساسية إلى الأطراف التي تعمل على تقصي واستكشاف التفكير النظمي وتقييمه ضمن الأعمال التجارية.

التفكير النظمي	التقييم
<p>التفكير النظمي هو نهج يأخذ بعين الاعتبار الترابطية والاعتمادية المتبادلة بين مكونات مختلفة داخل نظام ما؛ ويلحظ أن الأفعال والتغييرات في جزء من النظام قد ينعكس بتأثيرات متتالية على أجزاء أخرى، وأن فهم هذه العلاقات لهو أمر أساسي في صنع القرارات المجدية.</p> <p>وفي هذا السياق، يتضمن التفكير النظمي التعرف على الروابط بين أشكال مختلفة من رأس المال وتقييمها؛ ويُقر بأن صحة ورفاهية رؤوس الأموال المختلفة هي ترابطية وتؤثر في بعضها البعض.</p>	<p>إن تقييم الشركات للآثار والتبعيات يلعب دورًا حيويًا في تطبيق نهج التفكير النظمي؛ ويتضمن تقييم وتخصيص قيمة للتبعات الإيجابية أو السلبية التي تترتب من الأنشطة التجارية على رؤوس الأموال المختلفة.</p> <p>ومن خلال هذا التقييم، تكتسب الشركات فهم أعمق لعواقب قراراتها وأهمية تلك العواقب بالنسبة لأدائها، وكذلك بالنسبة لكوكب الأرض والأشخاص المتأثرين.</p>



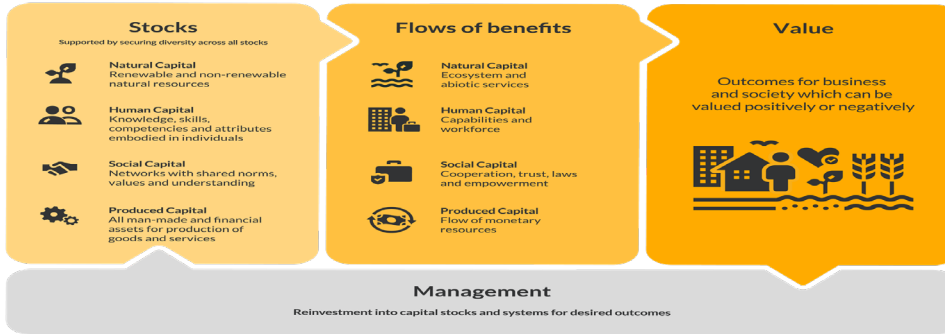
إن الجمع بين التفكير النظمي والتقييم، يرتقى برؤية صناع القرار إلى مستوى جديد يُمكنهم مما يلي:

- النظر إلى النظام بشكل كامل:** وذلك من خلال النظر إلى ما هو أبعد من الاعتبارات المالية الفورية، ودراسة الآثار والتبعيات التي تلحق بأشكال رؤوس الأموال المتعددة، مثل استنزاف الموارد الطبيعية أو التفاوتات الاجتماعية. ويساعد هذا المنظور الشركات في تحديد العواقب غير المقصودة، والتوازنات، والمخاطر على المدى الطويل.
- فهم التوازنات وتعظيم المنافع المشتركة:** وذلك من خلال تمكين الشركات من تقييم ومقارنة القيمة النسبية لمختلف الآثار والتبعيات على أشكال رؤوس الأموال المختلفة، مما يسهل على الشركات اتخاذ قرارات تعطي الأولوية للإجراءات التي تؤدي إلى نتائج مستدامة وعادلة للمناخ والطبيعة والأشخاص، مع الحد من التأثيرات السلبية.
- دمج العوامل الخارجية والأفكار المستنيرة في اتخاذ القرارات:** وذلك من خلال التقدير الكمي وتقييم الآثار والتبعيات، مما يمكن الشركات من دمج هذه الاعتبارات في عملياتها التقليدية في صنع القرار. ويؤدي التقييم إلى إيجاد لغة واطر مشترك لتحليل وتحديد الخيارات استنادًا إلى التأثير الكلي على النظام، مما يسمح باتخاذ قرارات أكثر استدامة وعادلة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة:** يوفر هذا النهج أساسًا للتقارير التي تتسم بالشفافية والمساءلة من خلال تقدير وتوضيح أسباب القرارات وقيمة النتائج.

لماذا رؤوس الأموال؟

يركز التعريف التقليدي لـ "رأس المال" على الأصول المالية والمادية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، إلا أن هذه الرؤية القاصرة تتجاهل المساهمات الأساسية للموارد الطبيعية والاجتماعية والبشرية، وتحجب الفهم الشامل للأنظمة الاقتصادية، واعتبار هذه المساهمات مجرد "عوامل خارجية"، خارج النظام الاقتصادي الضيق بحد ذاته.

وأدى هذا النهج السائد إلى العديد من التحديات المنهجية التي نواجهها الآن، وإلى وجود جزء كبير من النشاط الاقتصادي الذي يولد قيمة "مشكوك فيها"، ذلك لأن أي نشاط تجاري يستهلك رأس ماله ويسميه ربحًا سوف ينتهي به الأمر إلى الإفلاس، ولكن هذه هي الطريقة التي ندير بها نظامنا الاقتصادي على نطاق أوسع بكثير. ومن خلال توسيع مفهوم رأس المال ليشمل الطبيعة، والمجتمعات، والأفراد، والقواعد الاجتماعية، والثقة، نفتح الباب أمام خلق قيمة حقيقية في الأنظمة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية كافةً من خلال الاستثمار في جميع أشكال رأس المال. وهذا هو المنظور الجديد الذي يقدمه نهج رؤوس الأموال، وهو التحول الذي يهدف "بروتوكول رؤوس الأموال" إلى تسهيل تحقيقه (انظر الشكل 2).



المخزون	تدفقات المنافع	القيمة
مدعوم بتأمين التنوع عبر كافة أشكال المخزون	رأس المال الطبيعي	النواتج الخاصة بالشركات والمجتمع التي يمكن تقييمها بشكل إيجابي أو سلب
رأس المال الطبيعي	خدمات النظام البيئي والخدمات غير الحيوية	
الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة	رأس المال البشري	
رأس المال البشري	القدرات والقوى العاملة	
المعارف والمهارات والكفاءات والسمات المتجسدة في الأفراد	رأس المال الاجتماعي	
رأس المال الاجتماعي	التعاون والثقة والقوانين والتمكين	
الشبكات ذات الفهم والقيم والمعايير المشتركة	رأس المال المُنتج	
رأس المال المُنتج	تدفق الموارد المالية	
جميع الأصول المصنوعة من قبل الإنسان والأصول المالية لإنتاج السلع والخدمات		
الإدارة		
إعادة الاستثمار في مخزون وأنظمة رأس المال من أجل الحصول على النتائج المرغوبة		

الشكل 2 مخزون رأس المال، والتدفقات، والقيم

من خلال وضع تصور جديد لرأس المال والرأسمالية، نفتح الباب أمام إمكانية تعزيز مستقبل أكثر استدامة، وعدالة، وازدهارًا. كما أن تبني فهم شامل لخلق القيمة واعتمادنا على استراتيجيات، تستثمر في جميع أشكال رأس المال وتستفيد منها، سيمهد الطريق لنظام اقتصادي أكثر مرونة وعدالة.

التحديات التي تواجه النهج المتكامل لرؤوس الأموال

يجمع نهج رؤوس الأموال المتكامل بين تقييم الآثار والتبعيات، والتفكير النُظمي في إطار واحد. ويتطلب تحقيق ذلك التعامل مع عدد من التحديات بشكل مباشر.

التحدي الأول: أخلاقيات رؤوس الأموال

يُعد اعتبار الطبيعة، والأشخاص، والقواعد الاجتماعية، والثقة كمخزون من رؤوس الأموال بمثابة أداة يجب استخدامها بحذر وضمن السياق المعني على الدوام. كما يركز نهج رؤوس الأموال بطبيعته على الإنسان، وينظر بشكل حصري إلى القيم التي يختبرها الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويُعدّ هذا النهج أداة قيمة لتحديد وقياس هذه القيمة في عمليات صنع القرار والمحاسبة التي غالبًا ما تكون صارمة وغير شفافة، ولكن يجدر التأكيد على أن النية لا تتجه إطلاقاً إلى التقليل أو الانتقاص من هذه القيم من خلال قياسها الكمي، والقبول أن بعض القيم لا يمكن تقديرها بهذه الطريقة.

يقوم الائتلاف بفحص تعريفات رأس المال الطبيعي، والاجتماعي، والبشري، والمُنْتَج، ومراجعة سُبل التمييز بين مخزون كل نوع وبين المنافع التي يولدها. وعلى الرغم من أنه نادراً ما يمكننا إسقاط الواقع على تصنيفات مُحددة مسبقاً، علينا أن نُولي اهتماماً لهذه التفاصيل الفنية الدقيقة، حيث إن إهمالها قد يؤدي إلى تصورات خاطئة وتفسيرات مغلوطة تعيق التقدم. ومن خلال التعامل مع هذه التفاصيل وضمان قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية، يمكننا أن نضمن الحصول على فهم أدق للعلاقات المعقدة بين رؤوس الأموال وتدفعات المنافع التي تنتجها.

ولا شك أيضاً أن تحقيق الثقة في اتخاذ القرارات يتطلب فهماً مشتركاً لكيفية تطبيق التقييم بشكل مسؤول كأداة لاتخاذ القرارات. ويشمل ذلك تفسير الأشكال المتنوعة للقيم، وفهم ما تمثله تلك القيم بالنسبة لأصحاب المصلحة أثناء فحص مجموعة القضايا الأخلاقية التي قد تنتج عنها؛ وسوف يبحث "بروتوكول رؤوس الأموال" هذه القضايا ويقدم التوصيات لصنّاع القرار.

التحدي الثاني: الغرض

تمّ تصميم بروتوكولات رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري؛ على فرضية أن تزويد صنّاع القرار بمعلومات أفضل حول تفاعل الشركات مع الأنظمة المحيطة بها سيؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وعدالة. ومع ذلك، ندرك الحاجة إلى اختبار مدى صحة هذه الفرضية مع انتقالنا إلى المرحلة التالية.

تعريف القرارات المستدامة والعادلة

بدايةً، يجب علينا استكشاف الطبيعة الفطرية/الملازمة للقرار المستدام والعادل. وهو أمر لا علاقة له بخيارات فردية بل يتعامل مع الهدف الجوهرى للشركات، سواء كان يدور حول تحقيق أقصى ربح، أو الحيادية الكربونية، أو المساهمة في تعويض فقدان الطبيعة، و/أو تعزيز الرفاه الاجتماعي. ويعترف بروتوكول رؤوس الأموال بتنوع الأغراض التي توجّه الأعمال اليوم ويقدم مسارات للمُضي قُدماً لكل منها.

تحديد الأولويات للتدخلات

يُعدّ تحقيق مواقف تفوز فيها جميع رؤوس الأموال الأربعة توقعاً غير واقعي في النموذج الاقتصادي السائد حالياً. ويهدف النهج المتكامل لرؤوس الأموال إلى إبراز الخسائر والتمكّن من تحديد أولويات التدخلات استناداً إلى احتياجات المجتمع والأعمال على المدى القصير والطويل. وقد يساهم النظر إلى صنع القرار انطلاقاً من هذا المنظور إلى إرشاد صنّاع القرار بشأن المهمة الصعبة في المفاضلة بين الإيجابيات والسلبيات، وتوزيع الآثار، والالتزام بالحدود الحرجة.

التحدي الثالث: القيام بما هو ضروري

في عالم صنع القرار، من الضروري التعرف على الفارق الحاسم بين "الأداء بشكل أفضل" و"القيام بما هو ضروري". والتقييم هو أداة قوية لمقارنة وتحديد الأولويات للتدخلات استناداً إلى إيضاح ما هو عادل ومستدام. لكن التحديات العالمية تزداد إلحاحاً، والاكْتفاء بـ "الأداء بشكل أفضل" لا يكفي لتلبية ما هو مطلوب. ولا يمكن أن نكتفي بنتائج نهج رؤوس الأموال بالتركيز على "الأداء بشكل أفضل" فقط، بل يجب أن نركز على تحقيق نتائج على مستوى "ما هو ضروري".

يمكن للشركات أن تتخطى تحقيق التقدم التدريجي وتبدأ في اتخاذ إجراءات ضرورية، وذلك من خلال التمسك بالتقييم كأداة أساسية ضمن نهج رؤوس الأموال. ويؤدي ذلك على تمكين المؤسسات من موازنة قراراتها وجهودها مع الضروريات الفعلية، مما يفتح الباب أمام تحقيق نتائج تحويلية وأثار هامة.

تحديد المستويات (العتبات) الحرجة

تتمثل أولى الخطوات في النظر في العلوم والاتفاقات المعمول بها أخلاقياً واجتماعياً على الصعيد الدولي وعلى نطاق واسع. وتجتهد العديد من المبادرات وأطر العمل لتحديد العتبات عبر المجالات الحيوية. ويعمل إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، وشبكة الأهداف المستندة إلى العلم وفقاً لعمل/للمنشور الصادر عن لجنة الأرض على تحديد العتبات الآمنة والعادلة، ويضع اتفاق باريس خطوطاً واضحة حول الحدود التشغيلية الآمنة. ويجب على الشركات أن تتحقق من صحة مسارها مقارنةً بهذه العتبات المحددة، لكي تضمن أنها لا تكتفي بالأداء بشكل أفضل، بل أيضاً بما هو ضروري.

التنقل في ظل عدم اليقين وحساسية السياق

يقوم الائتلاف بمواءمة أعماله مع مبادرات مثل معايير تأثير أهداف التنمية المستدامة³، إدراكاً منه أن العتبات يمكن أن تكون محددة إما علمياً أو اجتماعياً. وفي سياقات حساسة معينة أو في مجالات لم تُحدد فيها العتبات بدقة، فإن التقييم يوفر للشركات وسيلة للعمل ضمن عتبات ومستويات تم تحديدها بواسطة أصحاب المصلحة المتأثرين أنفسهم.

التحدي الرابع: إمكانية الوصول

يتطلب تقييم وفحص العلاقات المعقدة بين رؤوس الأموال المتعددة (رأس المال الطبيعي، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري، ورأس المال المُنْتَج) فهماً شاملاً لكيفية تفاعل رؤوس الأموال هذه وتأثيرها على بعضها البعض، ويمكن أن تشكل مهمة معقدة للشركات، التي تقوم بجمع معلومات لاحتياجات عديدة أخرى.

ولمعالجة هذا التحدي، فنحن بحاجة إلى تخفيف عبء التعقيد؛ ويهدف بروتوكول رؤوس الأموال إلى تقديم نهج عملي يكون متاحاً للشركات بغض النظر عن مستوى مواردها أو خبرتها في التقييم، مع زيادة الثقة اللازمة لاتخاذ قرارات فعّالة. وكجزء من هذا التوجه، نعتزم تعزيز مصداقية وقابلية تطبيق طرق التقييم النوعي وكذلك المقاييس الكمية.

وهذا يتطلب ليس فقط الإتقان التقني في أساليب التقييم، وإنما يستلزم أيضاً التركيز بشكل واسع النطاق على الأفكار التي تنتج عن القيمة، وتبسيط الضوء على الفرص العملية لتطبيقها في اتخاذ القرارات.

كما نهدف إلى تعزيز تجربة المستخدم، وتبسيط تطبيق الأطر والمنهجيات. ويشمل ذلك تطوير أدوات وإرشادات سهلة الاستخدام تدعم صنّاع القرار في اجتياز التعقيدات، مع وجود روابط ملموسة مع أطر أخرى. ومن خلال توفير موارد يسهل الوصول إليها، يمكننا دعم مجموعة أوسع من الشركات لدمج نهج رؤوس الأموال بفعالية في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

ولا شك أن التعاون أمر أساسي في هذا المسعى؛ ونعتمد المشاركة بنشاط مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات وصنّاع السياسات والخبراء التقنيين، للتعاون في إيجاد حلول تعزز البساطة والموثوقية والشفافية.

التحدي الخامس: الثقة والتحقق

على غرار ما تجرّبه الشركات من مراجعة للمعلومات غير المؤكدة والتقديرات المتعلقة بالتوقعات المالية، فإن نهج رؤوس الأموال يتطلب التفكير بطريقة مماثلة، ويستلزم كذلك المعرفة بعدم إمكانية أي مجموعة بيانات أن تقدم صورة كاملة ونهائية للعلاقة التفاعلية المعقدة بين رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري. بل يشجع صنّاع القرار - بدلاً من ذلك - على استخدام المعلومات المتاحة، والتعرف إلى قيودها، والتدقيق بمدى صحتها للوقوف على المعلومات التي يمكن الوثوق بها، واتخاذ خيارات مُستنيرة لتحقيق نتائج مستدامة وعادلة.

إن وجود خاصية مشتركة تتمثل في تطبيق معلومات غير كاملة/دقيقة في التوقعات المالية وفي نهج رؤوس الأموال يمكن صنّاع القرار من النظر إليهما على قدم المساواة، ويعزز إطار عمل شامل لاتخاذ القرار يعمل على دمج الاعتبارات المالية والاعتبارات المتعلقة برؤوس الأموال، ويتيح للشركات دراسة التعقيدات الخاصة بعالم متسارع التطور بكل ثقة.

التحدي السادس: الأطر الزمنية

يتطلب النهج المتكامل لرؤوس الأموال تحقيق توازن دقيق بين التآني في جمع المعلومات، والحفاظ على نهج سهل وعملي لوضع الأطر اللازمة لصناعة القرار.

وفي حين أن الأطر المالية تؤثر في أغلب الأحيان على القرارات، فإن الركن الأساسي في التفكير النظمي يستلزم منظوراً أوسع نطاقاً ووقتاً كافياً لمراقبة الاتجاهات والتفاعلات التبادلية. ويتطلع الائتلاف إلى تطبيق نهج رؤوس الأموال يتجاوز القرارات التشغيلية المنفردة، بحيث يشكل مراحل متعاقبة لتقييم المخاطر الاستراتيجية والتخطيط المثالي.

بالنظر إلى التعقيد المرتبط بهذا الأمر، يتمثل هدفنا في التأكد من جمع المعلومات بما يكفي من الدقة لضمان الثقة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الجانب العملي والملائم ضمن القيود الزمنية لعملية صنع القرار. ومن خلال تبني رؤية أكثر شمولاً واعتماد التفكير طويل المدى، يمكن للشركات فحص الشبكة المعقدة من التفاعلات المتشابكة بين رؤوس الأموال بدقة، مما يفتح الباب أمام إجراء تقييم شامل للمخاطر والتخطيط الاستراتيجي المستقبلي.



لجنة القيمة

لجنة القيمة هي مشروع تعاوني محدد بمدة ثلاث سنوات، يستضيفه ائتلاف رؤوس الأموال، ويجمع بين خبراء مؤسسين من مختلف أنحاء العالم لتعزيز الشفافية والمساءلة عبر تطبيق واستخدام عوامل القيمة من قبل المؤسسات.

تستخدم الشركات عامل القيمة لقياس تدفق الخدمات والأضرار الناتجة من رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري والمُنتج إلى قيمة نوعية أو مالية.

تعمل اللجنة بشكل تعاوني على تصميم وتطوير مجموعة من المعايير العالمية الواضحة، المتسمة بالشفافية، بدءاً من إنشاء واستخدام عوامل القيمة، وتوحيد الجهود القائمة في منصة يسهل الوصول إليها.



بروتوكول رؤوس الأموال ولجنة القيمة

تم تصميم بروتوكول رؤوس الأموال ولجنة القيمة لأجل الدفع بتطبيق نهج رؤوس الأموال، مع التركيز على التفكير النظري ومناهج التقييم، وكلاهما يرتبط بالعملية المكونة من أربع مراحل، وهي الإطار والنطاق والقياس والقيمة، وتطبيقها ضمن البروتوكولات الحالية.

- ◆ يُشدد بروتوكول رؤوس الأموال على مراعاة التفكير النظري والاعتبارات الأخلاقية في نهج رؤوس الأموال طوال عملية التقييم، مع التركيز بشكل أساسي على مراحل تحديد الإطار والنطاق والتطبيق.
- ◆ تُركز لجنة القيمة بصفة خاصة على سلامة/نزاهة مرحلة القياس والقيمة في البروتوكولات من خلال التوصية بمعايير أكثر شمولية وصرامة وشفافية بشأن كيفية إعداد تقديرات التقييم.

وسوف يتشاور المشروعان بشأن المبادئ الأساسية ومواءمة التفاصيل الفنية بينهما، وبروتوكول رؤوس الأموال هو جهد قصير المدى لإنشاء إطار العمل المنطقي، وزيادة إمكانية الوصول إلى النهج المتكامل لرؤوس الأموال، بينما لجنة القيمة هي استثمار طويل المدى في ضمان الشفافية في عملية التقييم والقرارات المتخذة باستخدام هذه المعلومات.



الخطوات التالية: تطوير بروتوكول رؤوس الأموال

يلتزم الائتلاف بمواجهة التحديات المذكورة أعلاه في إعداد بروتوكول رؤوس الأموال أثناء عملنا على تقديم إطار عملي يبصر النظر في رؤوس الأموال المتكاملة، ويستعرض العلاقة الترابطية المعقدة لصناع القرار. وفي حين تظل الشركات هي الجمهور الرئيسي، سيتم إعداد بروتوكول رؤوس الأموال لاستيعاب المؤسسات بكافة أحجامها وأنواعها، والتأكد من قدرتها على تطبيق صنع القرار المتكامل بغض النظر عن الموارد المتاحة لها. إن التزامنا بالشمولية والقدرة على التكيف سيمكّن مجموعة أوسع من المؤسسات من المشاركة بفعالية في اتخاذ القرار المستدام والمتكامل، وتعزيز الأثر الإيجابي على أدائها الخاص ورفاهية المجتمع ككل. ويسمح لنا هذا العمل بصقل وتقوية نهج رؤوس الأموال، مما يجعله أكثر شمولية، وقابلية للتكيف، واستجابة للديناميات المتطورة لعالمنا المترابط.



إنها مسيرة

في عام 2021، وأثناء استكشاف مفهوم التكامل، تعاوننا مع مؤسسة "ساستين فاليو" لتطوير مبادئ التقييمات المتكاملة لرؤوس الأموال⁴. هذه المبادئ ألقت الضوء على الدور الحيوي للتفكير النظامي في دمج رؤوس الأموال، وفهم تأثيرات متعددة الأطراف، وتحقيق التوازن بين التجميع والتفصيل.

وفي عام 2022، قمنا بتطبيق هذه المبادئ ضمن الإطار المكون من تسع خطوات، والذي تم تحديده لبروتوكولات رأس المال الطبيعي ورأس المال الاجتماعي والبشري. وأصبحت عملية دمج التفكير النظامي أمرًا وثيق الصلة لاسيما خلال مراحل تحديد النطاق وتطبيق البروتوكول. وقد مرت هذه المسودة بعملية مراجعة شاملة، شارك فيها أعضاء لجنة الاستشارة التابعة للاتلاف وخبراء في موضوعات محددة من مجتمعنا. وقد بلغت التعليقات القيمة التي تم استقبالها أكثر من 400 تعليق.

لقد أبرزت المراجعة الحاجة إلى تحديثات في الإطار المكون من تسع خطوات لاستيعاب مقدمة المفاهيم الجديدة. كما أكدت على أهمية دمج رؤوس الأموال ليس كطبقة إضافية، بل كجزء لا يتجزأ من وثيقة موحدة.

تتمثل أولويتنا في الوقت الحالي في بناء هيكل مناسب للغرض.

تُعد المرحلة التالية بفتح المجال للتشاور العام لإعادة النظر في الافتراضات، ومعالجة التحديات المذكورة في هذه الورقة.



الأداة التفاعلية المحتملة	البرنامج التجريبي	دمج الآراء	الطاوولات المستديرة	استطلاع رأي المجتمع
منصة الويب عبر الإنترنت		مراجعة النتائج المحدثة	الجمهور الرئيسي بما في ذلك الشركات وخبراء الموضوع	فهم الاحتياجات والفرص
ما بعد عام 2024	الربع الثاني من عام 2024	الربع الرابع من عام 2023 الربع الأول من عام 2024	الربع الثالث من عام 2023	الربع الثالث من عام 2023

الشكل 3 عملية المشاركة لبروتوكول رؤوس الأموال

سيكون المسار نحو نموذج اقتصادي جديد يعزز قيمة رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري بجانب رأس المال المالي مليئاً بالتحديات. وجزء من هذا التحدي أن حجم التغيير المطلوب يعد كبيراً، كما أن المسار التالي لن يكون واضحاً على الدوام. لكننا لسنا وحدنا في هذه المسيرة. كما تعمل طموحات وشغف العديد من الأفراد والمؤسسات وأصحاب المصلحة حول العالم على تعزيز زخمنا المشترك.

يمكننا من خلال تنسيق جهودنا التغلب على التعقيدات التي تواجهنا وإرساء طريق نحو مستقبل تحويلي يتسم بالاستدامة والعدالة.



CAPITALS
COALITION

www.capitalscoalition.org

يعتبر ائتلاف رؤوس الأموال تعاونًا عالميًا يحول طريقة اتخاذ القرارات من خلال تضمين القيمة التي تقدمها الطبيعة والأشخاص والمجتمع. ونحن نطمح في أن تنجح غالبية الشركات والتمويلات والحكومات في تضمين جميع رؤوس الأموال في قراراتهم بحلول عام 2030، وأن يتيح ذلك تحقيق عالم أكثر عدالة واستدامة.

صممت بواسطة

